بعد أن واصل الانخفاضات خلال الشهر الماضي

الشال: سوق الكويت تلقى ضربة جديدة نتيجة الأزمة السورية

اكد الشال ان اداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال شهر اغسطس الماضي 19 يوم عمل كان ضعيفا، مقارنة باداء شهر يوليو الذي سبقه، انخفضت خلاله كل المؤشرات الرئيسة، إذ انخفض كل من مؤشر قيمة التداول، ومؤشر كمية التداول، وعدد الصفقات، و قيمة مؤشر الشال العام مؤشر الشال. وقد أقفل مؤشر الشال عند نحو 446.7 نقطة، مسجلا انخفاضا بلغ قدره 8.4 نقاط، أو ما يعادل نحو 1.8 في المئة، مقارنة بالشهر الذي سبقه، عندما أقفل عند نحو 455 نقطة. وسجل المؤشر أعلى قراءة له خلال الشهر، عندما بلغ 457.1 نقطة، في يوم الاثنين 05 اغسطس 2013، فيما سجل المؤشر أدنى مستوى له، عندما بلغ 446.7 نقاط، في يوم الخميس 29 اغسطس 2013، وانخفض مؤشر السوق السعري بنحو 5.4 في المئة، وبلغ أدنى مستوى له منذ ثلاثة أشهر، وانخفض مؤشر السوق الوزني بنحو 2.3 في المئة بإقفاله عند مستوى 451.4 نقطة خلال الشهر. والانخفاضات ما بين نهاية نصف العام الأول ونهاية شهر اغسطس جاءت بسبب مزيج من تصحيح مستحق بسبب المبالغة في المضاربة حتى نهاية شهر يونيو الفائت بما أدى إلى انخفاض حاد في سيولة السوق في الشهرين الأخيرين، خوفا من مستوى أسعار أسهم المضاربة، وجاءته ضربة مؤخرا وعامة في الأسواق، كلها، بسبب المخاطر الجيوسياسية.

واحتمالات توجيه ضربة عسكرية محدودة لسوريا والخوف من احتمالات اتساعها. ويظل مؤشر الشال مرتفعا بنحو 1.9 في المئة ما بين نهاية العام الفائت، ونهاية شهر أغسطس، وعند أخذ التوزيعات النقدية بعين الاعتبار، البالغة 3.2 في المئة، ترتفع مكاسب السوق إلى نحو 5.1 في المئة لمؤشر الشال، بينما بلغ ارتفاع مؤشر البورصة الوزني نحو 8.1 في المئة، وارتفع مؤشر البورصة السعري بنحو 28.6 في المئة.

وبلغ إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، في 19 تسعة عشر يوم عمل، نحو 469.4 مليون دينار كويتي، أي في حدود 1645.2 مليون دولار أمريكي، وبانخفاض بلغ قدره 250.4 مليون دينار كويتي، عن مستوى شهر يوليو البالغ 719.8 مليون دينار كويتي، وتعتبر أدنى قيمة تداول شهري خلال عام 2013، جزئيا، لانخفاض عدد أيام العمل بسبب عطلة العيد، وتظل سيولة شهر أغسطس أعلى بنحو 10.2 ملايين دينار كويتي، عند المقارنة بالشهر نفسه من عام 2012. وانخفض المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة إلى نحو 24.7 مليون دينار كويتي، وبانخفاض بنحو 6.6 ملايين دينار كويتي، أو ما نسبته 21.1 في المئة، عن معدل شهر يوليو الذي سبقه، والبالغ 31.3 مليون دينار كويتي، بينما ارتفع، بنحو 70.4 في المئة عن المعدل اليومي، للشهر نفسه من العام الفائت. ويذكر أن أعلى قيمة للأسهم المتداولة، في يوم واحد، قد تحققت، في يوم الأربعاء 28 أغسطس 2013، عندما بلغت نحو 45.3 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة الأسهم المتداولة أدناها، يوم الثلاثاء 06 أغسطس 2013، أي في نهاية آخر يوم عمل قبل عطلة عيد الفطر، عندما بلغت 14.5 مليون دينار كويتي. وانخفض إجمالي كمية الأسهم المتداولة ما يقارب 2824.7 مليون سهم، ليصل حجم التداول الشهري إلى 4762.6 مليون سهم، مقارنة بشهر يوليو الماضي، حين بلغ نحو 7587.3 مليون سهم. وانخفض المعدل اليومي للأسهم المتداولة بنحو 79.2 مليون سهم، أي ما نسبته 24 في المئة، وصولاً إلى 250.7 مليون سهم، مقارنة بمعدل شهر يوليو الماضي، والبالغ 329.9 مليون سهم، وبارتفاع بلغت نسبته 45.5 في المئة عن المعدل اليومي لشهر أغسطس 2012. وبلغ إجمالي عدد الصفقات نحو 93.9 ألف صفقة، وبمعدل يومي بلغ 4943 صفقة، وبانخفاض بلغت نسبته 15.4 في المئة، قياسا بالمعدل اليومي للصفقات المبرمة في شهر يوليو 2013 والبالغ 5843 صفقة.

تراجع قيم وكميات التداولات وعدد الصفقات

القيم السوقية للشركات المدرجة انخفضت

ومن جهة أخرى، انخفض إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة خلال شهر أغسطس، وبلغت القيمة السوقية لعدد 195 شركة مدرجة، نحو 30.551 مليار دينار كويتي وبانخفاض بلغ نحو 739.9 مليون دينار كويتي، أو فاقدة ما نسبته 2.4 في المئة، مقارنة بمستوى 31.290 مليار دينار كويتي، في 31 يوليو 2013. وعند مقارنة القيمة السوقية مع نهاية عام 2012 للشركات الـ195 المشتركة بين الفترتين، نجدها قد ارتفعت بنحو 6.7 في المئة عندما بلغت في نهاية العام الفائت نحو 28.639مليار دينار كويتي. وبلغ عدد الشركات التي ارتفعت قيمتها السوقية، خلال ما مضى من عام 2012، 146 شركة من أصل 195 شركة، مقابل هبوط أسعار 44 شركة أخرى، في حين لم تتغير أسعار 5 شركات. وحقق 11 قطاعاً، خلال ما مضى من العام، من أصل 12 قطاعا عاملا، ارتفاعا في القيمة الرأسمالية، وحقق قطاع الخدمات الاستهلاكية أعلى ارتفاع بلغت نسبته 52.6 في المئة، تلاه قطاع السلع الاستهلاكية بنحو 30.9 في المئة، بينما حقق قطاع الاتصالات، الانخفاض الوحيد بلغت نسبته 13.4 في المئة. وبالمجمل، ارتفع إجمالي قيمة تداولات السنة، ولغاية نهاية شهر أغسطس بنحو 78.7 في المئة، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2012، إذ بلغ إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، نحو 8.502 مليارات دينار كويتي، أو ما يعادل نحو 29.8 مليار دولار أمريكي، مقارنة بإجمالي قيمة تداول بحدود 4.757 مليارات دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2012، وموزعة على 98.8 مليار سهم، من خلال 1.553 مليون صفقة. وبلغ المعدل اليومي لقيمة التداول، لعدد 165 يوم عمل، نحو 51.5 مليون دينار كويتي، مرتفعا بما نسبته في المئة80.9، مقارنة بمعدل الفترة نفسها من عام 2012، البالغ 28.5 مليون دينار كويتي، ولكن الارتفاع، معظمه، كان في ربع السنة الثاني ولأن المتغيرات الحاكمة لحركة التداول باتت في معظمها سياسية، يبقى من الصعب التنبؤ حول أداء ما تبقى من عام 2013، ولكن يمكن التخمين بأن شهور السنة الأربعة المتبقية لن تكون بنشاط النصف الأول من العام الحالي.

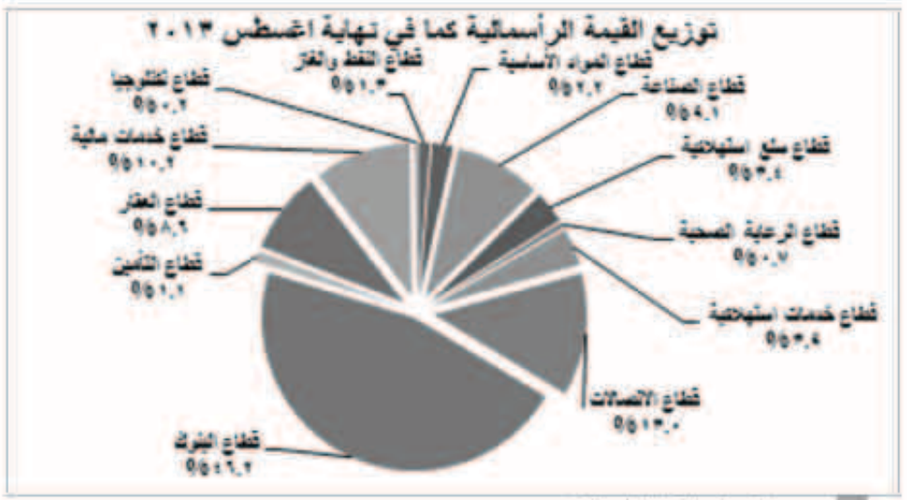

رسم بياني يوضح القيمة الرأسمالية

الأداء الأسبوعي للسوق

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي مختلطا، حيث ارتفعت مؤشرات قيمة الأسهم وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، بينما انخفضت قيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال مؤشر قيمة في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 446.7 نقطة وبانخفاض بلغت قيمته 9.5 نقاط ونسبته 2.1 في المئة عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وبارتفاع بلغ قدره 8.5 نقطة، أي ما يعادل 1.9 في المئة عن إقفال نهاية عام 2012.

بارتفاع 1.5 مليون بسبب تراجع المخصصات

بنك بوبيان حقق أرباحاً بـ 6.2 ملايين دينار

وأوضح الشال أن بنك بوبيان أعلن نتائج أعماله لفترة الأشهر الستة الأولى من العام الحالي والمنتهية في 30 يونيو 2013، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحا، بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة، بلغت نحو 6.2 ملايين دينار كويتي، بارتفاع مقداره 1.5 مليون دينار كويتي، ومسجلة نسبة ارتفاع بلغت 31.1 في المئة، مقارنة بنحو 4.8 ملايين دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2012، وعليه ارتفع هامش صافي الربح إلى ما نسبته 17.3 في المئة من نحو 13.3 في المئة، للفترة عينها من العام الماضي، ويعود الارتفاع في الأرباح الصافية، معظمه، إلى تراجع المخصصات بنحو 1.6 مليون دينار كويتي، وصولا إلى 8.9 ملايين دينار كويتي، مقارنة بنحو 10.5 ملايين دينار كويتي، أي بنسبة تراجع قاربت 15.5 في المئة.

وارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 111 الف دينار كويتي وصولا إلى 35.9 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 35.8 مليون دينار كويتي، في الفترة نفسها من عام 2012، إذ ارتفع بند إيرادات من المرابحات والتمويلات الإسلامية الأخرى بنحو 2.9 ملايين دينار كويتي، وصولا إلى 33.7 مليون دينار كويتي مقارنة مع 30.8 مليون دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع بنحو 9.6 في المئة. بينما تراجع بند حصة في نتائج شركة زميلة بنحو 1 مليون دينار كويتي، وصولا إلى 363 ألف دينار كويتي، مقارنة مع 1.4 مليون دينار كويتي في الفترة نفسها من العام السابق.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 168 الف دينار كويتي، وصولا إلى 20.5 مليون دينار كويتي مقارنة مع 20.3 مليون دينار كويتي في النصف الأول من عام 2012، حيث ارتفع كل من بند تكاليف موظفين بنحو 1.2 مليون دينار كويتي حين بلغ 9.8 ملايين دينار كويتي مقارنة مع 8.5 ملايين دينار كويتي، في النصف الأول من العام السابق، وبند مصروفات عمومية وإدارية بنحو 553 الف دينار كويتي، حين بلغ 5 ملايين دينار كويتي مقارنة مع 4.5 ملايين دينار كويتي، في النصف الأول من العام السابق. بينما تراجع بند توزيعات المودعين بنحو 1.5 مليون دينار كويتي حين بلغ 4 ملايين دينار كويتي، مقارنة مع 5.5 ملايين دينار كويتي في النصف الأول من العام السابق.

ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بـ 111 ألف دينار

إجمالي الأصول سجلت ارتفاعاً بـ 149.4 مليون دينار

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الأصول سجل ارتفاعا، بلغ قدره 149.4 مليون دينار كويتي ونسبته 7.9 في المئة، ليصل إلى 2034 مليون دينار كويتي، مقابل 1884.7 مليون دينار كويتي، في نهاية عام 2012، في حين بلغ ارتفاع إجمالي الأصول نحو 318.5 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 18.6 في المئة، عند المقارنة بالنصف الأول من عام 2012، حين بلغ 1715.6 مليون دينار كويتي. وارتفع بند تمويلات إسلامية للعملاء بنحو 94.6 مليون دينار كويتي، أي بزيادة بنحو 7.5 في المئة، وصولا إلى 1364.7 مليون دينار كويتي 67.1 في المئة من إجمالي الأصول، مقارنة مع 1270 مليون دينار كويتي 67.4 في المئة من إجمالي الأصول في نهاية عام 2012، وارتفع بنحو 18.1 في المئة، أي نحو 209.6 ملايين دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2012، حين بلغ نحو 1155.1 مليون دينار كويتي 67.3 في المئة من إجمالي الأصول. وارتفع بند النقد والنقد المعادل بنحو 292 الف دينار كويتي، أي نحو 0.17 في المئة، وصولا إلى 169.8 مليون دينار كويتي 8.4 في المئة من إجمالي الأصول، مقارنة بنحو 169.5 مليون دينار كويتي 9 في المئة من إجمالي الأصول في نهاية عام 2012، بينما تراجع بنحو 28.9 في المئة أو نحو 69 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 238.8 مليون دينار كويتي 13.9 في المئة من إجمالي الأصول في الفترة نفسها من عام 2012.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن مؤشرات ربحية البنك، كلها، قد سجلت ارتفاعا، حيث ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك ROE إلى نحو 4.8 في المئة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، والبالغ 4.2 في المئة، وحقق العائد على رأسمال البنك الخاص بمساهمي البنك ROC ارتفاعا، أيضا، حين بلغ نحو 6.9 في المئة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، والبالغ 5.4 في المئة، وحقق مؤشر العائد على معدل أصول البنك ROA ارتفاعا، أيضا، حين بلغ نحو 0.64 في المئة، قياسا بنحو 0.58 في المئة، في نهاية النصف الأول من عام 2012، وبلغت ربحية السهم EPS نحو 3.4 فلوس مقابل نحو 2.8 فلس، للفترة نفسها من عام 2012، و تحسن مؤشر مضاعف السعر / الربحية P/E حين انخفض إلى نحو 9.1 مرات مقارنة مع 10.9 مرات، للفترة نفسها من العام السابق. وحقق مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية P/B نحو 4.32 مرات بعد كان 4.30 مرة في النصف الأول من عام 2012.

الأسعار العالمية مازالت متماسكة

النفط الكويتي عاود للصعود فوق حاجز الـ 100 دولار

قال تقرير الشال الاسبوعي إنه بانتهاء شهر أغسطس 2013، انقضى الشهر الخامس من السنة المالية الحالية 2014/2013، ومازالت أسعار النفط متماسكة، وعاودت أسعار النفط الكويتي صعودها، فوق حاجز الـ 100 دولار أمريكي للبرميل، للشهر الثاني على التوالي. وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر أغسطس، معظمه، نحو 105.8 دولارات أمريكية للبرميل، بارتفاع بلغ نحو 2.6 دولار أمريكي للبرميل، عن معدل شهر يوليو، البالغ نحو 103.2 دولارات أمريكية للبرميل. وعليه فقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، للشهور الخمسة الأولى من السنة المالية الحالية، نحو 101.7 دولار أمريكي للبرميل، بزيادة بلغت نحو 31.7 دولارا أمريكيا للبرميل، أي بما نسبته 45.3 في المئة، عن السعر الافتراضي الجديد، المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 70 دولارا أمريكيا للبرميل، ولكنه أدنى بنحو 3- دولارات أمريكية للبرميل، أي بما نسبته 2.9- في المئة، عن معدل سعر برميل النفط الكويتي للشهور الخمسة الأولى من السنة المالية الفائتة 2013/2012، والبالغ نحو 104.7 دولارات أمريكية للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2013/2012، التي انتهت بنهاية مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر بلغ نحو 106.5 دولارات أمريكية. وارتفاع أسعار النفط لا علاقة له هذه المرة بارتفاع معدل نمو الاقتصاد العالمي المدعوم، اصطناعيا، بالتيسير النقدي الكمي أو طبع النقود، وإنما لأسباب جيوسياسية مثل أوضاع مصر وليبيا وسورياً، أخيراً. ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، خلال الشهور الخمسة الأولى، بما قيمته 12.5 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما -وهو افتراض، في جانب الأسعار، وربما حتى الإنتاج، حاليا، لا علاقة له بالواقع-، فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية، مجملها، نحو 30 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 13.1 مليار دينار كويتي، عن تلك المقدرة في الموازنة. ومع إضافة نحو 1.2 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 31.2 مليار دينار كويتي. وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21 مليار دينار كويتي، ستكون النتيجة تحقيق فائض افتراضي، في الموازنة، بقارب 10-11 مليار دينار كويتي، للسنة المالية 2014/2013، بمجملها، وقد يفوق هذا الرقم، إن حدث وفر في مصروفات الموازنة.

وتنشر شائعات حكومية بين الحين والآخر حول بعض توجهات السياسة المالية الجديدة، وتبدو توجهات جيدة إن صدقت، شائعات مثل وقف المشروعات الشعبوية ومراجعة برامج الدعم مثل دعم الطاقة، فالكويت تحظى لأول مرة بإدارة مالية واعية لانفلات السياسة المالية، ويدعمها توجه مماثل في بنك الكويت المركزي، وهو أمر لابد من تشجيعه ودعمه بغض النظر عن وجهة نظرنا السلبية في التشكيل الحكومي.

نمو بـ 1.8 في المئة خلال نصف العام

3 ملايين و892 ألفاً .. إجمالي عدد السكان في الكويت

ارتفاع عدد العاملين الكويتيين خلال النصف الأول من العام الحالي

العاملون في القطاع الحكومي 435.5 ألفاً

سلط التقرير الضوء على آخر إحصاءات السكان والعمالة، الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية، فقال أن عدد السكان الإجمالي في الكويت قد بلغ، في نهاية يونيو 2013، نحو 3.892 ملايين نسمة، إذ كان عدد سكان الكويت، في نهاية عام 2012، نحو 3.824 ملايين نسمة. وقد سجل تعداد السكان في نصف عام نموا بنحو 1.8 في المئة، عن نهاية عام 2012 3.6 في المئة المعدل السنوي المتوقع. وكانت أعلى نسبة لمعدل النمو السكاني قد تحققت، خلال عام كامل، هي 11.2 في المئة، وذلك في نهاية عام 1994، مقارنة بمثيله المسجل، في نهاية عام 1993، إذ استمرت -بعد هذه القفزة- معدلات النمو في الهبوط، ومرت بفترة من النمو السالب، سجل في نهايتي عامي 1999 و2000، لتعود إلى الارتفاع بقوة، مسجلة نموا موجبا بحدود 4.1 في المئة، في نهاية عام 2001، و4.8 في المئة، في نهاية عام 2002، و5.2 في المئة، في نهاية عام 2003، و8.1 في المئة، في نهاية عام 2004، و8.6 في المئة، في نهاية عام 2005، لتعود إلى التراجع إلى نحو 6.4 في المئة، في نهاية عام 2006، ثم الارتفاع في نهاية عام 2007 إلى نحو 6.8 في المئة، فتراجع ملحوظ في معدل النمو في نهاية عام 2008 بلغت نسبته نحو 1.2 في المئة، ثم بداية ارتفاع طفيف منذ عام 2009 حين بلغ نحو 1.3 في المئة، واستمرار الارتفاع في عام 2010 حين بلغ نحو 2.8 في المئة، ثم ارتفاع في نهاية عام 2011 بنحو 3.2 في المئة، ثم ارتفاع أعلى في عام 2012 بلغ نحو 3.4 في المئة، ثم نمو بحدود 1.8 في المئة 3.6 في المئة على أساس سنوي للنصف الأول من عام 2013، وبذلك نتوقع استمرار ارتفاع نسب نمو السكان خلال السنوات القادمة، ما لم تحدث أمور قد تؤثر سلبا على اقتصاد الدولة، وخوفا من تدهور الأمور السياسية في المنطقة، فإذا استثنينا ارتفاعات فترة ما بعد تحرير الكويت، بدا انحسار النمو السكاني في نهاية تسعينات القرن الفائت بعد أزمة نمور آسيا والهبوط الشديد في أسعار النفط، ليعاود النمو المرتفع بعد رواج أسعار النفط وإنتاجه مع بداية القرن الحالي وحتى أزمة العالم المالية، وها هي تعود إلى الارتفاع بدعم من أسعار النفط، وهي حقب رواج زائف.

وبلغت الزيادة المطلقة، خلال نصف عام، نحو 68201 نسمة، وكانت الزيادة المطلقة، لعام 2012، بكامله، نحو 126436 نسمة. وزاد عدد الكويتيين، خلال النصف الأول من العام الحالي، بنحو 14.6 الف نسمة، أي بنسبة نمو، بنحو 1.2 في المئة 2.4 في المئة المعدل السنوي المتوقع ليبلغ إجمالي عددهم نحو 1.227 مليون نسمة. وتراجعت نسبة الكويتيين، في جملة السكان، من نحو 31.7 في المئة، في نهاية ديسمبر 2012، وصولاً إلى نحو 31.5 في المئة، وفق الإحصاء الأخير. ويفوق عدد الإناث -في جملة السكان الكويتيين- والبالغ نحو 624.3 الفا، عدد الذكور البالغ 602.7 الف، وارتفع عدد غير الكويتيين، خلال نصف عام، بنحو 53.6 الف نسمة، مسجلاً نسبة ارتفاع، بلغت 2.1 في المئة 4.2 في المئة المعدل السنوي المتوقع، ليبلغ عددهم نحو 2.665 مليون نسمة. وضبط النمو السكاني، كما ونوعا، يفترض أن يكون أحد الأهداف الرئيسة للخطة، ولكن يبدو أن انفلات السياسة المالية، تحت وهم تحقيق رواج، يسير بالخطة إلى عكس أهدافها.

رسم بياني يوضح نموا في عدد السكان بالكويت

وبلغ إجمالي عدد العاملين، في الكويت، نحو 2.329 مليون عامل، أي ما نسبته نحو 59.8 في المئة من مجموع السكان، بينما بلغت هذه النسبة، للكويتيين، نحو 33.1 في المئة من إجمالي عدد السكان الكويتيين، ومن الملاحظ أن نسبة العاملين غير الكويتيين، من مجموع السكان غير الكويتيين، قد بلغت 72.1 في المئة. وقد ثبتت نسبة قوة العمالة الكويتية، من مجموع عدد العاملين في الكويت، عند نحو 17.4 في المئة، في نهاية النصف الأول من عام 2013، مقارنة بنهاية العام الماضي، وارتفعت نسبة عمالة الإناث، في جملة العمالة الكويتية بنسبة طفيفة، إلى نحو 46.7 في المئة، في نهاية الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، بعد أن كانت عند 46.4 في المئة، في نهاية العام الماضي، بينما بلغت نسبة عمالة الإناث، في جملة العمالة في الكويت، نحو 28.4 في المئة. وارتفع عدد العاملين الكويتيين، خلال النصف الأول من العام الحالي، بنحو 6.8 آلاف عامل، ليبلغ عددهم نحو 406.2 آلاف عامل. وبلغ عدد العاملين منهم، في الحكومة، نحو 307.9 آلاف عامل، إي ما نسبته 75.8 في المئة، مرتفعاً من نحو 303.6 آلاف عامل في نهاية 2012، أي إن في الكويت موظفاً حكومياً لكل 4 كويتيين، علماً بأن نحو 49.7 في المئة من الكويتيين دون سن الـ 21 سنة، أي دون سن العمل، وليس في العالم معدل قريب من هذا المعدل. وقد تم استيعاب نحو 2.9 الف وظيفة لكويتيين، خارج القطاع الحكومي، وبنسبة نمو بلغت 3.5 في المئة خلال نصف سنة 7 في المئة المعدل المتوقع على أساس سنوي. وبلغ إجمالي عدد العاملين، في القطاع الحكومي، نحو 435.5 ألف عامل، أي ما نسبته 11.2 في المئة، تقريبا، من حجم السكان، بلغت نسبة الكويتيين -من العاملين منهم- نحو 70.7 في المئة. ويعتقد أن بطالة الكويتيين السافرة قد تراجعت إلى نحو 11.9 ألف عامل، أي ما نسبته 2.9 في المئة من المجموع الكلي للعمالة الكويتية في 2013/06/30 مقارنة بنسبة 3.1 في المئة في نهاية عام 2012، ولا يبدو أن ضمنهم من يتلقون إعانات بطالة.